المشاكل الإقتصادية في دهلي على عهد السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥- ١٣١٥م)

Economic problems in the reign of Dehli during the reign of Sultan Alaeddin Al-Khaleji (695-715 A.H. / 1295-1315A.D.)

د. لقاء خليل اسماعيل يحيى الغزالي
مديرية تربية نينوى- ثانوية المعرفة للبنات

Dr. Liqaa Khalil Ismail Yahya Al Ghazali
Nineveh Education Directorate – Al Maarefah High School for Girls
lliqaa62@gmail.com

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
٢٠٢١/٣/١	٢٠٢١/٤/١٢

الكلمات المفتاحية: علاء الدين- دهلي- السوق- السعر- المحتسب.

Keywords: Aladdin- Dehli- Market- Price- Muhtaseb.

الملخص

يهدف البحث لإلقاء الضوء على المشاكل الإقتصادية الكبيرة التي تعرضت إليها سلطنة دهلي وازداد خطرها واستطار شرها في عهد السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥- ١٣١٥م) ، وترجع تلك المشاكل لكثرة النفقات الملقاة على عاتق الدولة بسبب الغزوات المغولية المتكررة ، حقيقة كانت جيوش دهلي تصدهم ، وتردهم على أعقابهم خاسرين، إلا أن ذلك كان يكلف ميزانية الدولة أموالاً طائلة ، كما أن الحروب التوسعية التي كان يشنها علاء الدين من وقت لآخر باهظة التكاليف، يضاف إلى ذلك نفقات الإدارة المدنية والعسكرية ، وعلى الرغم من أن دخل الدولة كان كبيراً ، إلا أنه لا يتكافئ مع نفقاتها الكثيرة، وقد عمل علاء الدين على رفع الدخل عن طريق زيادة الضرائب على الواردات الى دهلي من الولايات، وتحديد الضريبة أو رفعها إلى (٥٠%) من إنتاج المحصول الزراعي ، إلا أن ذلك لايكفي ، فقرر علاء الدين خفض رواتب الجند، وفي نفس الوقت حرص على عدم إرهاقهم باعباء المعيشة، لذا قرر تخفيض أسعار السلع الأساسية التي لأغنى عنها للافراد في حياتهم اليومية، فقام بتنظيم إدارة السوق .

أعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع ذات الصلة بتاريخ الهند الإسلامية .

Abstract

The research seeks to shed light on the great economic problems that the authority of Dehli was exposed to and the increase in its danger and its evils during the reign of Sultan Alaeddin Al-Khaleji.

These problems are due to the large expenditures incurred by the state due to the repeated Mongol invasions, the fact that the armies of Dehli were repelling them and turning them back on their heels losers, but that was costing the armies of Dehli huge sums of money, and the expansionist letters that Aladdin was waging from time to time were very expensive, added to this, the expenditures of the civil and military administration, and although the state's income was large, it is not sufficient for the many burdens. Aladdin worked to raise the income by pouring pots of gold and silver as currency, checking the taxes received from my country from the states and determining the tax or raising it to (50 %) of the production of the agricultural crop, but that is not enough, so Aladdin decided to reduce the salaries of the soldiers, and at the same time every year he was keen to exhaust them with the burden of living, so he decided to reduce the prices of basic commodities that are indispensable to the individual in his daily life, so he organized an administration market.

The research is based on a number of sources and references related to the history of Islamic India.

المقدمة

كان هناك دافع قوي للسلطان علاء الدين الخلجي[١] وراء سياسته الرامية إلى تنظيماته الإقتصادية وهي، غزوات المغول المتكررة ، والتي كانت تستهدف بالدرجة الأولى دهلي (Delhi) [٢]، وكانت أخطر تلك الغزوات سنة (٧,٣هـ/ ١٣٠٣م) حينما حاصر المغول دهلي، وشددوا عليها الحصار، ومنعوا وصول المؤن والمعدات عنها، كما أحتلوا الطرق المؤدية لها، فتعرضت دهلي لأزمة غذائية قاسية ، ونفذت الأقوات منها ، لذا لقنت تلك الأزمة علاء الدين درساً مفيداً ، فقرر بناء خزائن الغلال تسع لإحتياط كبير تستفيد منه دهلي إذا ما تعرضت لمثل هذا الحصار ، كما حدد السلطان علاء الدين الخلجي أسعار القمح والحبوب عموماً ، كما قام بتنظيم إدارة السوق، والجدير بالذكر أن الأسعار كانت منخفضة في عهد علاء الدين ، ويتضح ذلك من الإجراءات الصارمة التي أتخذها لضبط الأسعار وتحديدها ، وتجلت أهمية سياسة علاء الدين ليس فقط في تخفيض الأسعار بل وفي تثبيتها في السوق، الأمر الذي يعتبر حقاً من عجائب العصر.

تكمن أهمية البحث في عدم وجود دراسة سابقة تتناول موضوع المشاكل الإقتصادية في دهلي على عهد السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥- ١٣١٥م) ، وهذا ما دفع الباحثة للكتابة في هذا الموضوع.

قسم البحث الى مقدمة واربعة فقرات وخاتمة وقائمة بالهوامش تناولنا في الفقرة الأولى الحبوب ، أما الفقرة الثانية الأسواق، والفقرة الثالثة تطرقنا فيها عن التسعيرة ، والفقرة الرابعة تحدثنا عن المحتسب، ثم ختم البحث بأهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها.

---

(١) هو السلطان المؤيد محمد بن مسعود الخلجي، كان إبن أخي السلطان جلال الدين، اقطعه مدينة كره وما والاها من البلاد ، وتحرك ناحية ديوكير التي يسبقه إليها أحد من حكام المسلمين واستولى على كنوزها، وارتقى عرش دهلي عقب اغتياله لعمه جلال الدين ومن بعده ولده وولى عهده ، للتفاصيل ينظر: تاريخ فرشته، محمد قاسم هند شاه فرشته ، قدم : P.K. mursh ، بومباي، ١٨٣١، مج١/٢٠٠- ٢٠٨؛ تاريخ الإعلام بمن في تاريخ الهند من الإعلام المسمى نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، دار إبن حزم، بيروت، ١٩٩٩، ٢/ ٢٠٥-٢٠٧.

(٢) هي في الاصل دهلي، وقد قدمت اللام للتخفيف، وهي مدينة كبيرة تقع وسط الهند، عظيمة الشأن وتعد قاعدة بلاد الهند جامعة بين الحسن والحصانة ، للتفاصيل ينظر: رحلة إبن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي بن بطوطة ، تحقيق: عبدالهادي التازي ، مطبعة اكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٧٧، مج٣/١٠٤-١١٣.

أولاً: الحبوب:

كانت الحبوب هي الغذاء الرئيسي للناس ، فقد أسس (علاء الدين) سوقاً للقمح والحبوب عموماً، وزوده بمخازن الغلال ، ويستطيع الناس الحصول على مستلزماتهم من الحبوب بالأسعار التي حددها ، ويقوم تجار الجملة بأحضار الحبوب من خارج دهلي ، وبيعها لتجار التجزئة في السوق ، والتزم تجار الجملة وتجار التجزئة بالسوق بالأوامر الصارمة التي قررها ووضعها علاء الدين ، وحدد أسعار السلع بقرار منه، وأصدر أوامره بمعاقبة كل من يخالف التسعيرة الجبرية ، وطبقاً لسياسة علاء الدين كان على التجار أن يقبلوا ويقنعوا بالربح المتواضع المترتب على تخفيض الأسعار الجديدة(١).

واجه علاء الدين صعوبات بالغة عند تطبيق سياسته، إذ توقف تجار الجملة عن أحضار القمح إلى دهلي ، كما أن تجار التجزئة أمتنعوا عن البيع الأمر الذي أدى إلى توقف تجارة الحبوب في دهلي، وتصدى علاء الدين لهذا الموقف بكل حزم ، فأمر مراقب السوق، بأن يدون أسماء تجار الجملة والتجزئة في سجلات وجمع تجار الجملة ، وأنذرهم بالعقاب الصارم إذا أصروا على الإمتناع عن تجارة الحبوب، وإبقائهم تحت المراقبة، فخشوا العاقبة ، وشدة بأس السلطان، وأحضروا القمح إلى دهلي، وعادوا إلى ممارسة عملهم بنفس الأسعار الرسمية التي قررها السلطان الخلجي ، بل أمرهم بأن يبقوا تحت مراقبة السوق، وليس من حقهم الخروج أو الإعتراض على هذه التعليمات ووقعوا جميعاً على هذه القرارات ، وإلتزم كل منهم بامداد السوق بالقمح ، وبالسعر الذي قررته الحكومة(٢).

ولتسيير مهمة تجار الجملة في إمداد العاصمة بالحبوب من البلاد المجاورة أمر السلطان علاء الدين موظفي الإيرادات في الولايات بالتشديد على المزارعين في ضرورة تسليم الحصة المقررة عليهم من المحصول والتي تبلغ (٥٠%) منه إلى الحكومة وبيع مخزونهم من القمح والحبوب بأسعار مناسبة أو بالأسعار التي تناسب مع ما فرضه علاء الدين ، وبذلك لم يجد تجار الجملة صعوبات في شراء القمح من البلاد المجاورة لدهلي(٣).

---

(1)A history of the Khaljis. A. D. 1290- 1320 munshiram mandaria pvtltd, Kishor SoranLai, new Delhi, 1980 / 200-201.

(٢) تاريخ فرشته، فرشته، مج١/١٠٣.

(٣) بلاد الهند في العصر الإسلامي منذ فجر الإسلام حتى الغزو التيموري، عصام الدين عبدالرؤوف الفقي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠/٢٠٤.

وحرص السلطان علاء الدين على أن يتبع الموظفون تعليماته بكل دقة ، وإلا تعرضوا للعقوبات الشديدة ، وبذلك توفر القمح في السوق واختفى تجار السوق السوداء ، ووجد المستهلك ما يلزمه من القمح بسعر رخيص ثابت ومحدد(١).

كما شيد علاء الدين مخزناً للحبوب ، أحكم أغلاقه حتى لا يتأثر ما به من قمح في التقلبات الجوية، وإذا قل المحصول بسبب قلة الأمطار ، أو العوامل الأخرى ، فان القمح الأحتياطي المخزون يوزع على تجار الجملة ، يحملونه إلى تجار التجزئة، الذين يتاجرون به في السوق ويباع إلى الجمهور بالأسعار الرسمية ، وبذلك ضمن علاء الدين بسياسته هذه وجود القمح بالسوق بصفة مستمرة وبالأسعار الرسمية والمناسبة للجمهور ، الأمر الذي كفل للناس عموماً وللجند بصفة خاصة الحياة الكريمة والمعيشة اليسيرة(٢).

لجأ السلطان علاء الدين إلى سياسة حكيمة فيما يتعلق بالحبوب ذلك أنه كفل للناس شراء ما يلزمهم من الحبوب من السوق وبالكميات التي يطلبون شراءها في الوقت الذي يتوفر فيه المحصول، أما سنوات الجدب والجفاف فقد أمر السلطان علاء الدين المستهلكين بشراء ما يلزمهم فعلا من الحبوب ، وحدد الكمية اللازمة لكل أسرة، وإذا ضبط أحد يشتري أكثر من حاجته عوقب بكل شدة ، وبذلك ضمن علاء الدين عدم إختفاء الحبوب في أوقات الشدة والإختناقات التموينية ، وعدم لجوء الناس إلى التخزين ، والتوزيع العادل للغلال في أيام الأزمات، الأمر الذي أدى إلى منع القحط الذي كثيراً ما ظهر في بلاد الهند في العصور السابقة(٣).

والجدير بالذكر أنه قبل هذا التنظيم الدقيق كان الفقراء في أوقات وسنين قلة المحصول وندرته ، وغلاء سعره في السوق تبعاً لذلك يحتشدون في السوق ، ولايستطيعون شراء ما يلزمهم، لأن الأغنياء يلجأون إلى التخزين ، ويشترون المعروض في السوق بأسعار عالية، الأمر الذي يعرض الفقراء للموت جوعاً ويؤدي بالتالي إلى إختلال الأمن والنظام والسرقة من السوق، أو نهب بيوت الأغنياء لأن الجوع كافر – كما يقولون– ويبدو أن السلطان علاء الدين في ايام ندرة المحصول حدد لكل اسرة ما يكفيها من الحبوب حرص على عدم اعطاء إمتيازات تموينية لكبار رجال الدولة والاغنياء وإنما كفل عدالة التوزيع للجميع.

---

(١) الاثر الحضاري لسلاطين المماليك والافغان في الهند، كريمة السيد أحمد إبراهيم، القاهرة، ط١، ٢٠١٦، ٣١٣/١.

(٢) تاريخ فيروزشاهي، ضياء الدين برني، تصحيح : مولوي سيد أحمد خان، كلكتا، ١٨٦٢/٣٢٠.

(٣) بلاد الهند، الفقي /٢٠٤.

ومن أشهر من ولي إدارة السوق ومراقبته في عهد السلطان علاء الدين (مالك كابل) ، الذي كان يتصف بالحكمة الإدارية والثقة المطلقة ، فكان من مهامه الإشراف على تجار الجملة والتجزئة، والتأكد من بيع وتوفير الحبوب بالسعر الذي تحدده الدولة، والتأكد من عدم وجود سوق سوداء ومناهضة السوق السوداء، وازالتها أن وجدت ، ويكتب تقارير إلى السلطان عن عمله بصفة مستمرة(١).

ومن أجل متابعة أسعار الحبوب أصدر السلطان علاء الدين عدة قرارات منها:

١- قام السلطان علاء الدين بتعيين (ملك قبول الغ خان) ، وكان من أهل الدين والأمانة وصاحب شوكة (شحنة بازار غله)(٢) المسؤول عن السوق بازاره سوق ويسمى بلغة الهنود (مندوى) ، وعليه تنفيذ لائحة الأسعار التي أقرها السلطان، ويجعله موافقاً للبيع والشراء، ويكون على علم دائم بتطورات أحوال السوق(٣).

٢- تقرر أن يكون هناك حصة للديوان من الضرائب ، فأنه أمر أن يجمعوا الغلات من الأرض الخالصة للسلطان ويخزنوها في حواضر الولايات، وإذا حدث نقص في الغلال بالأسواق ، يقوم الديوان السلطاني ببيع الغلال السلطانية المحفوظة بالأسعار التي حددها السلطان(٤).

---

(١) الأثر الحضاري، إبراهيم /٣١٤.

(٢) هي وظيفة تشبه مراقب السوق لكنه مختص بمراقبة اسعار الغلة في السوق ويكلف بمهام منصبه في اغلب الاحيان من قبل سلطان دهلي، للتفاصيل ينظر: النظم الإدارية والحربية لسلطنة دهلي في الهند (٦٠٢-٨١٦هـ/ ١٢٠٦-١٤١٤م)، محمود مرعي علي خلاف ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠١٨/٧٣-٧٤.

(٣) المسلمون في الهند من الفتح العربي إلى الاستعمار البريطاني، أحمد بخش الهروي، ترجمة: أحمد عبدالقادر الشاذلي، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة، ١٩٩٥، ١/١٣٨؛ "السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٦هـ/ ١٢٩٦-١٣١٦م)"، خيرية بنت محمد آل سنة، مجلة العلوم العربية والانسانية، مج٩، ع٢، جامعة القصيم، السعودية، ٢٠١٦/٨٦٣.

(٤) تاريخ فرشته، فرشته ، مج١/٣٨٣؛" السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٢/٨٦٣.

٣- على المحتسب الملك قبول إحضار التجار وإسكانهم على شاطئ نهر (جون أو جمنا)[١] في دهلي، وأمرهم بجلب الغلال من كافة الولايات والأطراف، ويقوموا ببيعها في أسواق دهلي وبالأسعار التي حددها السلطان، ويأخذ منهم التعهدات المكتوبة بهذا الشأن[٢].

٤- منع الإحتكار لدرجة أنه لو ظهر أحداً من الجنود أو الرعية احتكر الغلال تصادر لحساب دائرة الغلال السلطانية، وتصادر أموال المخالف لمراسيم السلطان[٣].

٥- أن المزارعين ليس لهم أن يختزنوا ما حصدوه بل يبيعونه ، ويأخذ منه ما يكفيهم للقوات في تلك السنة[٤].

٦- أصبحت المخازن السلطانية أمداً طويلاً تجهز السكان بالارزاق والحبوب إبان المجاعات العنيفة التي كانت تجتاح الهند عادة حين تنحبس الأمطار الموسمية عنها وتقوم المطابخ السلطانية المنتشرة في انحاء البلاد باطعام الأهلين في هذه الازمات[٥].

٧- كان مراقب السوق يعرض على السلطان علاء الدين يومياً أخبار الأسعار وسائر معاملات السوق بالتفصيل ، ويتفقد السلطان ذلك أحياناً بنفسه، ولو حدث تقصير على هذا يعاقب المندوى وعماله، وكان يأمر في أيام أمساك الأمطار أن يشتري كل شخص حسب عدد جماعته الغلة من المندوى، ولا يسمح لاي شخص ابتياع اكثر من قدر الضرورة اليومية، وعين الموكلين بهذا الأمر، وأمر بالتشديد ، وكانت العيون

---

(١) هو اكبر روافد نهر الكنج ، يمثل الحد الفاصل بين مدينة البنجاب والولايات الشمالية الغربية، للتفاصيل ينظر: الهند في العهد الإسلامي، علي الحسني الندوي، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الهند، ١٩٧٢/١٢-١٣.

(٢) تاريخ الإسلام في الهند، عبدالمنعم النمر، دار العهد الجديد، القاهرة، ط١، ١٩٥٩/ ص١٢١؛ الإعلام، الحسني، ٢٠٦/٢.

(٣) المسلمون في الهند، الهروي ١٣٨/١؛ "النشاط السياسي والحضاري للمسلمين في الهند في عهد السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥-١٣١٦م)"، جمال فوزي محمد، مجلة المؤرخ العربي، مج١، ع١٠ ،القاهرة، ٢٠٠٢/٥١٦.

(٤) الإعلام ، الحسني٢٠٦/٢؛ "السلطان علاء الدين"، آل سنة، مج٩، ع٨٦٤/٢.

(٥) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وباكستانية وحضارتهم، أحمد محمود الساداتي، طبع ونشر مكتبة الآداب الجماميز، القاهرة، ١٩٥٧، ٢٥٤/١؛ "النشاط السياسي"، محمد، مج١، ع١٠/ ٥١٢.

يعرضون على السلطان حقيقة خصوصيات هذه الأمور وكانوا يتنازلون عن نصف جتيل (Jetal) [١] في السعر السلطاني للشخص غير القادر[٢].

٨- المراقب في السوق لا يمكنه الإحتفاظ بمنصبه، والنجاة من العقاب إلا إذا باشر عمله بامانة وحزم، ونفذ التعاليم السلطانية تنفيذاً دقيقاً ، ولايمكن لمراقب السوق من رفع سعر القمح في مواسم الجفاف الا باذن السلطان لذا وجب على مراقب السوق ان يكون مهاباً حازماً حتى يجبر التجار على السير وفقا للتعاليم والمراسيم السلطانية[٣].

ومع أن مراقب السوق يرأس كل موظفيه إلا أنه كان يحق لبعضهم أرسال التقارير مباشرة إلى السلطان ومنفصله عن تقريره ، مثل صاحب البريد الذي يكتب تقاريره عن كميات المحصول أو نوعه ، وصاحب الشرطة الذي يتجول في السوق ، ويقدم تقريره بطرق سرية ليعلم السلطان يجري فيه[٤].

ولما كانت هذه التقارير منفصلة ، فقد كان كل موظف بمثابة مراقب على الآخر، وأدى ذلك إلى مراعاة كل منهم الدقة في تقريره، وفي نفس الوقت تأدية عمله على الوجه الأكمل حتى لا يتعرض للعقاب والفصل من وظيفته ، وبذلك كفل السلطان للسوق الرقابة الدقيقة والحازمة، وتبعاً لذلك توفرت الحبوب في السوق في كل أوقات السنة، وفي سنوات الرخاء والجدب وبأسعار مناسبة في متناول المستهلك البسيط الحال[٥].

ثانياً: الأسواق.

أ- سوق القماش:

كان بمدينة دهلي سوق واحد للقماش يقع بالقرب من بوابة مدينة بدايوني (Badywan) [٦]، وهو عبارة عن قصراً واسعاً، اسماه (قصر العدل) وأمر أن يحضروا في هذا القصر كل الأقمشة التي ترد من الأطراف والنواحي ويبيعونها، ولايبيعون في السوق أو في منزل أي

---

(١) هي عملة نحاسية هندية في العصر الخلجي، وكانت بقدر التوله وقيل بقدر تولتين الا ربعا ويساوي وزنها (٢٠,٤٢١) جرام. ينظر: الإعلام،الحسني ، ٢٠٧/٢؛
India during muslim, Rule, Hakim siyed Abdlhal,Luck now, 1977/125.

(٢) المسلمون في الهند، الهروي، ١٣٨/١؛ "النشاط السياسي"، محمد ، مج١، ع١٠/٥١٦.

(٣) تاريخ فيروز شاهي، برني/٣١٨.

(٤) بلاد الهند، الفقي/٢٠٥.

(٥) تاريخ فيروز شاهي، برني/٣١٨؛ .Lai/308, "A history of the Khaljis"

(٦) هي مدينة تعد اراضيها من اخصب بلاد الهند، تقع بالقرب من دهلي، فتحت في العصر الإسلامي على يد السلطان قطب الدين ايبك. ينظر: الهند، الندوي/٨٠.

شخص ، وأمر أن يبيع الناس ويشترون في قصر العدل من وقت الفجر وحتى صلاة الظهر، وإذا علم أن شخصاً من التجار قد أغلق دكانه قبل صلاة الظهر أو فتحه قبل صلاة الفجر، كان يعاقب هذا الشخص، أن موافقة أسعار البيع والشراء إلى السعر الذي سبق وحدده السلطان [١]، وحركة التجارة وسيرها العادي في السوق طوال اليوم من الصباح الباكر حتى آذان العشاء وتنوع الأقمشة التي تباع في السوق مثل (الحريرية، والقطنية ، والصوفية وغيرها) ، حيث لم يكن القماش رخيصاً قبل علاء الدين ، ويرجع هذا الفضل كله إلى علاء الدين في تخفيف سعر الأقمشة في السوق، واصبحت في متناول المستهلك الفقير، وأتخذ من الإجراءات ما كفل ورودها إلى سوق دهلي من الولايات المجاورة وأعطانا المؤرخ برني (ت٧٥٩هـ/ ١٣٥٧م) تقريراً بأسعار السلع داخل دهلي، ويوضح أن السلطان علاء الدين أخذ في الأعتبار تكاليف الإنتاج ، والربح الذي يتقاضاه تاجر الجملة وتاجر التجزئة، ولاترتفع الأسعار في الأوقات العادية، أما في ظروف القحط فقد حرص السلطان على عدم رفع الأسعار ، بل أمر بضرب مراقب السوق (ملك كابل) بالسياط ، حينما أقترح عليه رفع سعر القمح[٢].

اما تحديد أسعار القماش بسعر رخيص أمر من الصعب التحكم فيه مثل القمح والحبوب، ذلك لأن الحبوب يمكن شراؤها بوفرة من الزراع في المناطق المجاورة لدهلي مثل الدواب (Doab)[٣]، أما القماش يأتي من أماكن صنعها بعيداً عن دهلي مثل الملتان (Multan) [٤]، وديفاجيري، وقد لا يتوافر القماش الكافي لدهلي، لذا فان أسعار القماش كان من الصعب تثبيتها مثل القمح، وترتفع طبقاً للعوامل التي ذكرناها، ومع ذلك فقد حرص

(١) المسلمون في الهند، الهروي، ١/ ١٣٩؛ الإعلام، الحسني، ٢٠٦/٢.

(٢) تاريخ فيروز شاهي/٣٢٠؛ بلاد الهند، الفقي/٢٠٦.

(٣) هي كلمة فارسية تتكون من مقطعين (دو) بمعنى أثنان، وآب بمعنى النهران، وهي منطقة تقع شرق دهلي بين نهري (جمنا، والجانح). ينظر: المعالم والآثار التاريخية الثقافية الإسلامية في الهند، أحمد رجب، مطبعة ايسيسكو، الرباط، ٢٥/٢٠١٧.

(٤) هي مدينة عظيمة منيعة جليلة عند أهل الصين والهند، دار الملك يجمع العسكر، الملك يدخل المدينة الا يوم الجمعة وبها الصنم لعظمة الهند يجمع إليه من اقصى بلاد الهند. ينظر: مسالك الممالك، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، تحقيق : محمد جابر عبد العال الحسيني، ومحمد شفيق غربال ، دار القلم،القاهرة، ٧٦/١٩٦١-٧٧؛ آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٢١/١٩٦٠-١٢٣.

السلطان علاء الدين على ألا يحدث إرتفاع شديد في أسعار القماش ، ولذلك قدم دعماً مالياً لصناع القماش الذين يمدون دهلي بالقماش حتى تباع بسعر معقول في حاضرة دولته[١].

والقماش يشتريه تجار الجملة من أماكن بعيدة وبسعر مرتفع، ولا تستطيع الدولة التحكم فيه، وتكاليف النقل باهظة، فأمر السلطان بتسجيل أسماء تجار الأقمشة في دهلي، ولما كان تجار الأقمشة لا يربحون إلا ربحاً ضئيلاً ، فان هذا يدل على أن الدولة تسترد الدعم الذي تقدمه لصناع الأقمشة[٢]، فقد كانت الأسعار التي يحددها السلطان رخيصة إذا ما قورنت خارج دهلي، فان الحرير كان يباع بأربعة أو خمسة أضعاف سعره في خارج دهلي، لذا خشي السلطان علاء الدين أن يلجأ التجار إلى شرائه من سوق دهلي وبيعه خارجها، وفي ذلك ربح وفير لهم، لذا قرر السلطان بان يباع الحرير فقط لمن يرغب في شرائه من الأغنياء والمترفين دون غيرهم ممن يلبسونه فعلاً، ويحصلون على اذن بذلك من ديوان الرئاسة، وبمقتضي هذا الاذن يسمح لهم بشراء ما يكفيهم منه بسعر الحكومة ، ولايسمح لغير هؤلاء بشرائه[٣].

ومن أبرز مراقبي سوق القماش (ملك يعقوب) ، الذي أمتد نفوذه إلى الأسواق الأخرى، على أن تنظيمات هذه الأسواق تشبه تنظيمات سوق القمح ، وبلغ من ازدياد نفوذ ملك يعقوب أنه كان يعين مراقبي الأسواق في دهلي ويدخل في اختصاصه وظيفة الحسبة، وعلى ذلك فإن مهامه كانت كثيرة وشاقة ، وعليه توقيع العقوبات الصارمة لكل المتلاعبين في السوق، وفي الأسعار ، وفي الموازين والمكاييل ، وإخفاء السلع، والغش، وكلما كان صارماً في عقابه ، كلما امتثل الناس لأوامره ، وأدى ذلك إلى انضباط السوق[٤].

لقد دار في ذهن السلطان علاء الدين أن يعمل مصنعاً لأنواع الأقمشة ، وحدد سعراً خاصاً لكل نوع من أنواع الأقمشة، وأدخل إلى دهلي ادوات القياس وحدد الأسعار في جميع أنحاء البلاد ولتطبيق المرسوم ايضا قام بعدد من الاجراءات :

١- إنه أمر ببناء حوانيت عالية البناء عند الباب البدايوني بمدينة دهلي، وأمر أن يسكن به البزازون ويبيعوا الأقمشة بها من الصباح إلى الظهيرة ولايبيع أحد في غير ذلك الموضع أصلاً ، وسميت تلك الحوانيت (سراي عدل) [٥].

---

(١) بلاد الهند، الفقي/٢٠٧.

(2) "A history of the Khaljis" Lai/ 209.

(٣) تاريخ فيروز شاهي، برني /٣١٦؛ الأثر الحضاري، إبراهيم/٣١٤.

(٤) بلاد الهند، الفقي /٢٠٦؛ "A history of the Khaljis",Lai/208.

(٥) بلاد الهند، النمر/١٢١؛ الإعلام ، الحسني ٢٠٧/٢.

٢- أعد سجلات لإثبات أسماء تجار مدينة دهلي وأقاليم البلاد، وأمر بأن يقوم هؤلاء التجار بجلب الأقمشة إلى المدينة ، ويتم بيعها بالتسعيرة السلطانية في دار العدل، وكل من يخالف ذلك يتم تجريمه[١].

٣- أن على أي شخص من الأمراء والأغنياء يريد قماشاً نفيساً فانه يجب ان يحصل على تصريح مكتوب من المحتسب، وقد وضع هذا القرار حتى يمنع التجار من شراء الأقمشة النفيسة من دار العدل بالتسعيرة السلطانية ، ثم بيعها في أماكن أخرى، أو بالأسعار مرتفعة[٢].

٤- قدم السلطان علاء الدين مبالغ مالية للتجار الملتانيين ألفي الف تنكة (Tanka)[٣] ليجلبوا الأقمشة من أطراف البلاد، وبيعها في دار العدل بالأسعار المعهودة[٤].

ب- سوق الخيل:

يأتي سوق الخيل بعد سوق القماش في الأهمية ، وكانت الفروسية أهم وأبرز قوى الجيش في العصور الوسطى ، والحصان عدة الفارس غالي الثمن ، وربح منها راجات الهند مبالغ طائلة من تربية الخيول وبيعها، وقد حدث ارتفاع عالي في سعر الخيول في العصور نتيجة لغزوات المغول المدمرة والتي قطعت الطرق التجارية في (فارس، وبلاد الأفغان، وبلاد العرب)، وأدى ذلك إلى عرقلة جلب الخيول إلى الهند[٥]، فقد قسم السلطان علاء الدين الحصان اللازم والصالح للخدمة العسكرية إلى ثلاث مراتب طبقا لتربيته ونوعه ، كما حدد أسعار الخيول التي لاتصلح للخدمة العسكرية ، والتي تستخدم في النقل وغير ذلك وأسعارها أقل من أسعار خيول الحرب، وكانت الخيول تستخدم في الهند أساساً في الحروب بالاضافة إلى امتطائها نظراً لما في ركوبها من جمال وهيبه، لذلك سارع أمراء الهند في استيرادها ، كما

(١)"السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٢/٨٦٤.

(٢) تاريخ فرشته، فرشته، مج١/٣٨٥؛ المسلمون في الهند، الهروي، ١/١٣٩.

(٣) كانت نقد ذهبي، أو فضي، يعادل (تولة واحدة) أو (١١)جراماً (٦٦٤) ملي جراماً، كما يساوي أيضاً (٥٠)جتيلاً، وقد عرفت الهند هذا النقد منذ عهد المماليك (٦٠٢-٦٨٩هـ/ ١٢٠٥- ١٢٩٠م)، للتفاصيل ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١، ٣/٥٣؛ الإعلام، الحسني، ٢/٢٠٧.

(٤) المسلمون في الهند، الهروي، ١/١٣٩.

(٥) تاريخ فيروز شاهي، برني/٣١١؛ بلاد الهند، الفقي/٢٠٧.

أن هذه الكثرة في استيراد الخيول يرجع إلى عدم ملائمة الهند للخيول فكان يفقد أغلبها[١]، ويتضح ذلك من قول كلا من المؤرخين العمري (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) قائلاً : "أن الخيل إن طالت الإقامة بها بالهند انحلت وأكثرها مما لايحمد فعله"[٢]، بينما أشار القلقشندي (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م) بقوله:"ان متى طال مكث الخيل بالهند انحلت"[٣]، ولاشك ان هذا الامر كان يمثل مشكلة نظراً لحاجة الجيش المستمرة للخيل ، وعدم بقاء الخيل بها لفترات طويلة ، فضلاً عن قلة الخيول في بلاد الهند، بجانب ماعرف عن السلطان بأنه يقوم باهداء بعض الخيول لحاشيته[٤].

ومن اجل خفض سعر الجياد لكونها مهمة لعصب الجيوش في تلك العهود وضع ايضاً قواعد لذلك.

١- تحديد جنس الجياد وقيمتها.

٢- أمر السلطان علاء الدين بالا يقوم تجار الخيول ببيعها إلى تجار المدينة، وان يتم البيع في السوق ، وأخذ على الجانبين تعهداً بذلك، وكانت العقوبة السجن، والقتل ، وأخراج البعض الأخر من المدينة ممن خالف ذلك.

٣- عقوبة سماسرة الخيل انه إذ تبين أن أحداً باع الخيل بخلاف التسعيرة السلطانية ، فكانت العقوبة تنزل على جميع السماسرة بالمدينة، ولم يكن هناك تفرقة بين المجرم وغير المجرم حتى لا يتجزأ أحد على المخالفة.

٤- اعتاد السلطان علاء الدين أن يرسل مخبرين من قبله للتفتيش على حركة بيع الخيول في السوق كل (ستة) أسابيع أو نهاية شهر أو شهرين يقوم بفحص أنواع الخيول ، والتأكد من البيع بالسعر الرسمي الذي حددته الدولة، والتقصي عن أحوال السماسرة من عدم وجود سماسرة في سوق الخيل ، فإذا اتضح له اختلاف ولو طفيف، فانه يوقع العقاب

---

(١) تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (٤١-٩٠٤هـ/ ٦٦١-١٤٩٨م) ، شوقي عبدالقوي عثمان، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٩٠/٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مسالك الأبصار ، العمري، ٤٨/٣؛ نصوص الثقافة العربية الوسيطة في الهند والصين، شمس الدين الكيلاني، مطبعة اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٩/٤٢٠.

(٣) صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، أبو العباس أحمد بن علي بن عبدالله بن القلقشندي، مطابع كوستاتوماس وشركاه، القاهرة، د. ت، ٨٢/٥؛ "الهند كما راها العرب"، س. ع، الانصاري، مجلة ثقافة الهند، مج١، ع٢، دلهي، ١٩٧١/٨.

(٤) المسالك والممالك ، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله بن خرداذبه، تحقيق: دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٢/٦٧.

على السماسرة ، وبذلك امتنع السماسرة عن البيع بطريقة المزايدة والتزموا بالبيع بالسعر الرسمي، واستطاع الناس شراء الخيول بأسعار منخفضة[١].

وقد طبقت هذه الضوابط ايضاً على الأسعار الخاصة بالبغال والحمير ، وكل ماكان يقع في الأسواق، يكتب ويعرض على السلطان يومياً في صحيفة هو الذي يحدد سعرها[٢].

ج- سوق (العبيد) [٣]:

يحتل سوق العبيد المرتبة الثالثة بعد سوق الخيل من حيث الأهمية ، فانتشر الرقيق في سلطنة دهلي انتشاراً واسعاً بسبب كثرة الحروب التي خاضها السلطان علاء الدين وحصلوا على أعداد كبيرة من السبايا في الحملات المتعددة لفتح الهند[٤].

وكان الأرقاء يختلفون في اجناسهم واشكالهم واديانهم والوانهم ، ولم يكونوا جميعاً من اسرى الحروب، بل كان بعضهم يشتري من أسواق النخاسة ، لهذا كانت قصور السلاطين والأمراء العظماء والأغنياء تأوي الكثير من الرقيق ، وقد تعددت استخدامات الرقيق فكانوا يستخدمون في الجيش كجنود والأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمة في قصور السلاطين والأمراء وكبار الدولة، وأما الجواري فكانت متنوعة الأجناس منها الترك، و(القفجاق)[٥]، والروم الا ان الهنديات كان لهم الأفضلية لجمالهن وأمور أخرى[١].

---

(١) بلاد الهند، الفقي /٢٠٨؛ "السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٢/٨٦٦.

(٢) المسلمون في الهند، الهروي، ١/١٤٠.

(٣) تطلق كلمة العبيد (الرقيق)، على كل من فقد حريته من الناس وأصبح ملكا لشخص ما ، للتفاصيل ينظر: ، الإسلام في حضارته ونظمه الادارية والسياسية والادبية والعلمية والاجتماعية والإقتصادية والفنية أنور الرفاعي ، دار الفكر ، دمشق، ط٣، ١٩٨٦ /٢٦٤.

(٤) بلاد الهند، الفقي /٢٢٢-٢٢٣؛ السلطان محمود الغزنوي سيرته ودوره السياسي والعسكري في خراسان وشبه القارة الهندية ٣٦١-٤٢١هـ، عبدالستار مطلك درويش ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩/١٠٠-١٠١.

(٥) يقال لهم (القبجاق) أو (الخفشاخ) أو (الخفحاج)، وهم جنس من الترك ، أهل حل وترحال يسكنون صحارى أو اقليم (الدشت) الواقع إلى الشمال ، الشمال الغربي من بحر الخزر، (قزوين) كان لشح مواردهم، وقسوة مناخ بلادهم، واعتمادهم على الرعي، أثره فيما كانوا يعانونه من جهد وظنك العيش، وربما لجأوا في بعض المرات لبيع أبناءهم من شدة الفقر، وكانوا يتميزون بالوفاء والشجاعة ، للتفاصيل ينظر: تقويم البلدان، عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر أبو الفداء، اعتنى بتصحيحه وطبعه :رينود ، وماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية ، باريس، ٢٠٦/١٨٤٠؛ بلدان الخلافة الشرقية ، كي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ٥٢٩/١٩٥٤.

تختلف الجواري من حيث الطباع والعادات واللغات ومن أبرز الأعمال التي قام بها الجواري الغناء ، وأسعارهن مرتفعة وبلغ بعضهن شأناً كبيراً في قصور السلاطين والامراء[٢].

وكان سلطان دهلي وأمراء المملكة يتبادلون الهدايا ومن بينها المماليك، واذا وفد عليهم زائر يقدم له هدية من المماليك، وينعم السلطان على كبار رجال دولته في العيدين بهدايا من الرقيق[٣].

ثالثاً: التسعيرة.

كانت سياسة علاء الدين تناهض كل ارتفاع في السلع يحتاج اليها الناس ، حدد أسعار الغلال والحبوب ، ولم يعد للتجار تدخل في تحديد قيمة الغلال وما يقرر في دهلي يمكن القياس عليه في باقي انحاء البلاد، فكانت الأسعار التي عينها ولايزيد عنها ولاتنقص في ايامه فأسعار الأطعمة منها الحبوب كالقمح كانت تباع منها بدرهم ونصف هشتكاني[٤]، والشعير كل من بدرهم واحد هشتكاني، الارز كل من بدرهم ونصف وربع هشتكاني ، الا انواعاً معروفة من الارز فانها اغلى من ذلك، والحمص كل منين بدرهم هشتكاني[٥]، بينما يذكر فرشته (ت١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م) اختلف في أسعار الأطعمة قائلاً: "القمح (المن) [٦]

---

(١) الدور السياسي والحضاري لغياث الدين بلبن في الهند (٦٨٥- ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦-١٢٨٦م)، عاطف عبدالحكيم تهامي حسين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة دمنهور، ٢٠١٩/٢٧٠- ٢٧١.

(٢) مسالك الأبصار، العمري، ٣/٧٠-٧١؛ "الحياة الإقتصادية في الهند في عصر بني تغلق (٧٢١-٨١٦هـ/ ١٣٢١-١٤١٤م)"، محمد نصر عبدالرحمن، مجلة Anisi ، ع٤٢، برلين، ٢٠٠٨/١٢.

(٣) بلاد الهند، الفقي /٢٣٢؛

Astory History the sultante of Delhi, Third Edition , Syed molnul H A Q ,Koroch, 1956/13-20.

(٤) الدرهم الهشتكاني يساوي ثمانية جتيلات، وكل جتيل اربعة افلس ، فيكون اثنين وثلاثين فلسا. ينظر: صبح الاعشى، القلقشندي ، ٥/٨٥؛ " النظم السياسية والاجتماعية بالهند في عهد بني تغلق (٦٢١-٨١٦هـ/ ١٣٢١-١٤١٤م) "، محمود عرفة محمود، حوليات كلية الاداب، الحولية الثامنة عشرة، جامعة تكريت، ١٩٩٨ /٧٥.

(٥) صبح الاعشى، القلقشندي، ٥/٨٥.

(٦) يعادل المن الهندي أربعين أثاراً، والاثار أربع وعشرون توله، ويساوي (٢٥,١١) كغم. ينظر: المكاييل والأوزان الإسلامية ومايعادلها في النظام المتري، فالتزهنتس، ترجمة عن

الواحد سبعة (جتيلات) ونصف، والشعير المن الواحد اربعة جتيلات، والحمص خمسة جتيلات للمن الواحد، (والماش) [١] الفاصوليا خمسة جتيلات للمن الواحد، والارز بقشمة خمسة جتيلات للمن الواحد[٢]، وكما اشار المؤرخ الهروي قائلاً: القمح المن يباع بسبعة ونصف جتيل، والشعير المن منه باربعة جتيل، والعدس المن منه بخمسة جتيل، والماش المن منه بخمسة جتيل، و(الشالي)[٣] المن منه بخمسة جتيل، و(الموت) [٤] المن ثلاثة جتيل، وقد بقيت هذه الأسعار حتى نهاية أيام السلطان علاء الدين، ولم تتغير بسبب توقف الأمطار[٥].

أما بخصوص أسعار الأقمشة فكانت مرتفعة بشكل كبير نتيجة قطع العلاقات التجارية مع خرسان، وتركستان، والصين حيث كان بلاد الهند تعتمد عليها، مما دفع السلطان علاء الدين إلى اتخاذ عدة اجراءات بهذا الخصوص منها نشر قائمة بأسعار الأقمشة الأساسية جيره دهلي بست عشرة تنكة، وجيره كوبكة بست تنكات ، والحرير الدهلوي بست عشر تنكة، وبرد الشعر بثلاث تنكات، والبرد المقلم بالياقوت بثماني جتيل وبرد كمينه بست وثلاثين جتيل، استرلعل ناكوري بأربع وعشرين جتيل، شيرين بافت باريك بخمس تنكات، وشيرين بافت ميلانه ثلاث تنكات، وسري صاف الاعلى منها بخمس تنكات، والمتوسط منها بثلاث تنكات، والادنى منها بتنكتين، سلاي الاعلى منها باربع تنكات، وسلائي ميانه بثلاث تنكات، وسلائي كمينه بتنكتين، الكرباس الاعلى يسمى كرباس باريك بعشرون ذراعاً بتنكة ، والكرباس المتوسط بثلاثون ذراعا بتنكه واحدة، والكرباس كوره كمينه

الالمانية: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان، ١٩٧٠/٥٤؛ الإعلام، الحسني،٢٠٧/٢.

(١) هو نوع من الحبوب الصغيرة ، أخضر اللون، له عين كعين اللوبياء، للتفاصيل ينظر: الجامع لمفردات الادوية والاغذية، مكتبة المثنى ، ضياء الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد الاندلسي بن البيطار، بغداد، د. ت،١٢٦/٤.

(٢) تاريخ فرشته، فرشته، مج٣٨٢/٢.

(٣) هو أشهر أنواع الارز الهندي وأجوده كثره زراعته في اقليم اوده، للتفاصيل ينظر: "الممارسات المغولية على الهند وأثرها على أوضاع البلاد الداخلية (٦١٨-٧٠٦هـ/ ١٢٢١-١٣٠٩م)"، أحمد إبراهيم علي، مجلة المؤرخ العربي، ع١٤، القاهرة، ٣٥٠/٢٠٠٦.

(٤) هو نوع من انواع الحبوب المخصصة لعلف الحيوانات ، للتفاصيل ينظر: رحلة إبن بطوطة، إبن بطوطة، مج٩٦/٣.

(٥) المسلمون في الهند، الهروي، ١٣٧/١-١٣٨.

باربعون ذراعاً بتنكه، والكرباس الساذج بعشرة جتيل[١]، وكان الهدف من ذلك تعويض أقمشة تركستان وخاصة أقمشة الكرباس، وكذلك تعويض حرير الصين وايران، ولكن ارتفاع هذين النوعين يدل عليه عجز الحكومة على توفيرها ناهيك عن ضعف جودة المنتج الهندي عن نظيره الصيني والايراني[٢].

بجانب تلك الأنواع من الأقمشة مرتفعة السعر، أنتجت أقمشة أخرى للطبقة الوسطى منها الموسيلين، وهو خليط من الأنسجة الحريرية والقطنية والصوفية، أما فقراء البلاد فكانوا يستخدمون نوع أخر من الأقمشة عرف باسم الشيت كان يستخرج من وبر الجمال[٣]، وبرغم ما كانت تعانيه صناعة الأقمشة والملابس فقد انتشر في البلاد ثمانية واربعين نوعاً من أفخر الأقمشة استخدم أغلبها في انتاج المعاطف الخاصة بعلية القوم مثل (تاكويوهي، شواز)، أما السلاطين فكان يرتدون معاطف خاصة عرفت باسم شاهاجد[٤].

كانت اكثر السلع التي ارتفع سعرها نتيجة للهجمات المغولية هي الخيول، حيث كانت الهند فقيرة في مجال تربية وانتاج الخيول الصالحة للإستخدام الحربي وعرف فيها نوع اطلق عليه (برازين)، كان يستخدم فقط لجر وحمل الآلات العسكرية والأمتعة، لذا أرتفعت فيها أسعار الخيول بشكل كبير، واضطرت الدولة في كثير من الأحيان منع الاهالي من شراء أو بيع الخيول العربية والفارسية والتركية بدون علمها[٥].

ومن أجل خفض سعر الجياد لكونها مهمة كعصب للجيوش في تلك العهود وضع ايضاً قواعد لذلك .

١- كان يتم تصنيفها ، وتحديد سعرها بحضور السلطان شخصياً ، ومن الامثلة على أسعار دهلي، فكان الصنف الأول منها يباع بسعر من مائة تنكة إلى مائة وعشرين تنكة، والصنف الثاني من ثمانين إلى تسعين تنكة، والصنف الثالث من خمس وستين تنكة إلى سبعين تنكة، وأما البايو من اثنتي عشرة تنكة إلى عشرين تنكة وقيمة خيول الثقل والأحمال من عشرة تنكات إلى عشرين تنكة، وفي الحقيقة ان الخيول الجزيرة العربية تمثل الصنف الاول عند السلطان علاء الدين تليها الخيول العراقية في المرتبة الثانية ثم

(١) المسلمون في الهند، الهروي، ١٣٩/١؛ الإعلام، الحسني، ٢٠٧/٢.

(٢)"الممارسات المغولية"، علي، ع٣٣٧/١٤.

(٣) "البضائع الهندية واسمائها المعربة"، مجلة ثقافة الهندية، السيد محمد يوسف، مج٦، ع٣، دلهي، ١١/١٩٥٥.

(٤) "الممارسات المغولية"، علي، ع٣٥١/١٤.

(٥) تاريخ فيروزشاهي، برني/٣٢١.

غيرها من الخيول التي تجلب من البلاد الأخرى ، وذلك استنادا على ما ورد لدى فرشته من أن السلطان علاء الدين ، أمر في حالة جلب التجار خيلاً قيمة (عربية ، وعراقية) ، فان عليهم ان يعرضوا على السلطان أولاً حتى يأخذ منها الافضل ، وما بقى فيعرض على الامراء وغيرهم[١]، وحتى الناس كان يصعب عليهم في بعض الأحيان التميز بين الخيول المستوردة تازي (Tazi) او تارتازي (Tartazi)،والخيول المحلية التي يطلق عليها اسم هندي بالاداس (Hindi Baladast)[٢].

وقد روعيت هذه الضوابط أيضاً على الأسعار على البغال أو الحمير ، وكل ما كان يقع في الأسواق، يكتب ويعرض على السلطان، يومياً في صحيفة هو الذي يحدد سعرها[٣].

والملاحظ أن الشيء الوحيد الذي انخفض سعره نتيجة للهجمات المغولية كان المماليك، حيث كان ثمن المملوكي التركي قبل الغزو قد بلغ الف تنكة ، ولما كثر عدد الأسرى المغول بعد تلك الهزائم التي لحقت بهم على يد السلطان علاء الدين فقد بلغ سعر المملوك الجيد عشر جتيل فقط، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتلك الغنائم العظيمة التي وقعت في أيدي المسلمين وكان منها الآلاف من المماليك المغول[٤].

ونفذت التسعيرة الجبرية في سوق العبيد، وحدد أسعارها فالأمة يحدد سعرها طبقاً لجمالها وجنسها والعمل المؤهلة لتأديته، فالجارية الخادمة كان سعرها لا يتعدى ثمانية تنكات، والخدمة والفراش خمسة عشر تنكة ، والجارية هندية فكانت أسعارهن مرتفعة ومنها من يبلغ سعرها ثمانية وعشرين ألف تنكة، لكن كانت هناك مواصفات خاصة، مثل جمالها وحسن خلقها وحفظها القران ورواية الاشعار واجادة الغناء وضرب العود وغيرها، وكلما زادت مواهبها زاد سعرها وبلغ بعضهن شأناً كبيراً في قصور السلاطين والأمراء[٥].

أما الغلمان فقد حدد السلطان أسعارها كالتالي، فالمستوى الأعلى قيمته من مائة إلى مائتي تنكة ، والمستوى المتوسط من عشرين إلى اربعين تنكة، والمستوى الادنى من خمس إلى عشر تنكات، فيمثل المستوى الاعلى الرقيق من بلاد الخطا في الصين، والمستوى المتوسط الرقيق من الترك، وبقية الرقيق من أنحاء العالم المستوى الأدنى وذلك أستناداً على

---

(١) الإعلام، الحسني، ٢٠٧/٢؛ "السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٨٦٥/٢.
(2)Army of Ganistan and under the sultans of Delhi (13 Thand 14 century), Ali Athor, India, 1987/ 46-69.

(٣) المسلمون في الهند، الهروي، ١٤٠/١.

(٤) "الممارسات المغولية"، علي، ع٣٣٦/١٤.

(٥) صبح الاعشى، القلقشندي، ٨٥/٥؛ "الحياة الإقتصادية في الهند"، عبدالرحمن، ع٤٢/ ١٢.

ما ذكره فرشته من أن السلطان علاء الدين أمر ان يعرض عليه الرقيق من الخطا والترك فما رغب السلطان فيه اشتراه والباقي يعرض على رجال الدولة[١].

قام السلطان علاء الدين بتحديد الأسعار التي يحتاج اليها الناس في حياتهم اليومية فمثلا السكر القالب المصري الاثار منه بجتيلين ، والسكر بجتيل واحد[٢]، والسمن البلدي بنصف جتيل، وأما الملح بخمسة آثار منه بجتيل، والفواكه والخضراوات كانت كثيرة في الأسواق نذكر على سبيل المثال لا الحصر فبلغ سعر الموز في الأسواق دهلي ثلاثة جتيل[٣].

أما اللحوم فقد ارتفعت أسعارها بشكل كبير ، حتى اضطر الاهالي من الفقراء إلى طبخ جلودها ، ويذكر إبن بطوطة (ت٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م) عن أرتفاع أسعار اللحوم قائلاً: "كان من خيار السلاطين ، وأهل الهند يثنون عليه كثيراً ، وكان يتفقد أمور رعيته بنفسه، ويسأل عن أسعارهم ، ويحضر المحتسب وهم يسمونه الرئيس في كل يوم برسم ذلك ، ويذكر انه ساله يوماً عن سبب غلاء اللحم، فأخبره أن ذلك بسبب كثرة المعزم (الضريبة) على البقر فأمر برفع ذلك ، وأمر باحضار التجار وأعطائهم الأموال وقال لهم: اشتروا بها البقر والغنم ويبيعوها للناس، وما يرتفع من ثمنها لبيت المال، ويكون لكم أجرة على بيعها، ففعلوا ذلك"[٤]، وهذا ما دفع السلطان علاء الدين إلى رفع جميع الضرائب المقررة على الحيوانات، وحدد أسعارها فبلغ سعر الثور الجيد من ثلاثين تنكة إلى اربعين تنكة، والخروف الجيد بستة تنكات، والماعز بلغ الرأس الجيد منه من اثني عشر تنكة إلى اربعة عشر تنكة، ويباع كل ستة طيور بدرهمين هشتكانيين، والدجاج كل أربعة طيور بدرهم هشتكاني، ورأس الغنم الجيد السمين بتنكة واحدة، ورأس البقر الجيد بتنكتين، وربما كان اقل، وحتى لا يتلاعب القصابون في الميزان أمر بتكملة الميزان بقطعة لحم من المطفف، وأهتم بكل شيء يحتاجه الناس من الإبرة فما فوقها وحدد سعر كل شيء بما يتوافق مع الزمان[٥].

ولعل المحاولة التي قام بها السلطان علاء الدين لتنظيم الأسعار وتامين حد ادنى من المعيشة للاهالي من اقدم المحاولات للتجارب العصرية في هذا الميدان، وان كانت على

(١) تاريخ فرشته، فرشته، مج١/٣٨٨؛ "السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٢/٨٦٦.

(٢)الإعلام، الحسني، ٢/٢٠٧.

(٣) "الممارسات المغولية"، علي، ع١٤/٣٣٦.

(٤) رحلة إبن بطوطة، مج٣/١٣٠؛ تاريخ الإسلام، النمر/١٢٠-١٢١.

(٥) الإعلام، الحسني، ٢/٢٠٧؛ "الممارسات المغولية"، علي، ع١٤/٣٣٦.

حساب الزراع والصناع والتجار الذين تعرضوا للفقر المدقع وشظف العيش من جراء سياسة علاء الدين الإقتصادية، وقد اختلفت الأراء حول تلك الاجراءات، فيرى البعض انه كان يهدف إلى تيسير المعيشة للشعب، وعدالة التوزيع، والآخر يعتقد أن علاء الدين يهدف من سياسته إلى افقار شعبه حتى تنعدم كلمة تمرد ولا تظهر مراكز قوى تنال من سلطانه الا اننا نعتقد انه يهدف إلى تسير سبل المعيشة للمواطنين عموما[١].

رابعاً: (المحتسب). [٢]

كان المحتسب أو الرئيس كما اطلق عليه إبن بطوطة[٣]، هو ضابط تجده في المحافظات وفي المدن المهمة والإستراتيجية التابعة لسلطنة دهلي[٤]، وكانت مهامه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضبط حركة الأسواق والحرف، ويمنع الغش في الموازين والمكاييل، ويمنع التجار من رفع الأسعار، فعندما كان السلطان علاء الدين يتفقد أمور الرعية، وسأل عن الأسعار، وقد ذكر إبن بطوطة أن السلطان علاء الدين كان يستدعي من وقت لآخر المحتسب ليعلمه بحالة الأسواق وعن توفر السلع فيها وسبب غلاء الأسعار[٥]، لذلك فقد أصبح مهام المحتسب تعيين شحنة على الأسواق لمراقبة الأسعار، ومن تولى هذه الوظيفة (منهاج الدين) والمعروف (بالجوزجاني)، (ومالك قابول) في عهد السلطان علاء الدين الخلجي[٦].

فاذا ظهر أن القائمين بمراقبة السوق قد عرضوا شيئاً مختلفاً على السلطان، فأنهم كانوا يعاقبون، وكان كل شيء يحتاجه السوق للمعاملات يحضره السلطان ويفحصه، ويحدد سعره، وكان لا يعاين الأشياء التافهة التي ليست لها قيمة مثل (الابرة، والمشط، والحذاء، ووعاء الشراب)، ويحدد بنفسه أسعار النفائس والأشياء البسيطة، ويكتب تذكرتها، ويعطيها

---

(١) بلاد الهند، الفقي/٢٠٩-٢١٠؛ الاثر الحضاري، إبراهيم /٣١٧.

(٢) هي كلمة مشتقة من حسبك بمعنى اكفف، لأنه يكف الظلم ، ويسمى صاحب الحسبة أو متولي الحسبة، أو ناظر الحسبة أو ولي الحسبة، وقد عرف هذا المصطلح في عهد الخليفة العباسي المهدي، للتفاصيل ينظر: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، حسن الباشا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥،٣/١٠٢٧- ١٠٢٩؛"السلطان علاء الدين الخلجي"، آل سنة، مج٩، ع٢/٨٦٣.

(٣) رحلة إبن بطوطة، مج٣/ ١٣٠.

(4) the sultanate of Delhi " 711-752", A.L. Srivastava, Agra, 1966/ 304.

(٥) رحلة إبن بطوطة، مج٣/١٣٠؛ الأثر الحضاري، إبراهيم /١٦٢.

(٦) النظم الإدارية ، خلاف /٧٠-٧١.

للقائمين بمراقبة السوق[١]، ويروى قصة عن الغش الذي كان منتشراً بين التجار في الهند فيبيعون الزجاج على أنه ماس، ويخدعون الناس في الكيل والميزان، ويحاولون البيع بأعلى الأسعار، ويقوم سماسرة السوق باستغلال كل من البائع والمستهلك، وبلغ من أهتمام ورعاية السلطان علاء الدين في مراقبة التجار وفحص أسعار الأشياء، يصل إلى درجة انه في بعض الاحيان كان يعطي الاطفال الصغار الذين لا دخل لهم في البيع والشراء نقودا، ويرسلهم إلى مختلف الأسواق ويكلف كل واحد منهم أن يشتري الأشياء التي يرغب فيها، ويحضرونها عنده، ثم يستدعي رئيس ديوان الرئاسة ويأمره بالتاكيد من صحة وزن هذه السلع، فاذا تأكد لديه أن أحد التجار تفاوت في السعر وتلاعب في الوزن، يأمر باغلاق حانوته، ويعاقب البائع، وكان أقل عقاب يقع عليه هو قطع الأذن والأنف، لذا خشي التجار من مغبة الغش، واتبع كل منهم البيع بالوزن الصحيح، بل بلغ الخوف ببعضهم انهم كانوا يزنون أكثر من المطلوب حتى لا يقعوا تحت طائلة العقاب[٢].

(١) المسلمون في الهند، الهروي،١/١٤٠.

(٢) بلاد الهند، الفقي/٢٠٨-٢٠٩؛ "النشاط السياسي"، محمد ، مج١، ع١٠/٥١٧.

الخاتمة

توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات كان من أهمها:

١- كفل السلطان علاء الدين سبل المعيشة الميسرة لشعبه بالاجراءات الصارمة التي اتخذها وبالمخابرات التي نظمها في السوق، فقل ربح التجار كثيراً، ولم يعد أحد يرغب في احتراف مهنة التجارة وعاش التجار في خوف وفزع من العقوبات الصارمة المعرضين لها في كل وقت وجاء هذا التخفيض على حساب السلعة وجودتها.

٢- اصدار الأوامر إلى ديوان الرئاسة بان يعين مراقبا للأسواق المختلفة، يديرها ويراقب تنفيذ التسعيرة الجبرية وعدم تلاعب التجار، ومنع الغش.

٣- كانت سلطات موظفي السوق كبيرة، فكانوا يعاقبون التجار المتلاعبين بالضرب، وكذلك اذا اساءوا إلى الناس.

٤- شدد علاء الدين في مراعاة أوامره وتعاليمه ومنع الوسطاء وسماسرة السوق من الدخول بين البائع والمشتري، الأمر الذي يؤدي إلى استغلال المستهلك وكل من يضبط من هؤلاء في السوق يعاقب بالسجن لمدة طويلة.

٥- كانت للهجمات المغولية اثرها السلبي على الاقتصاد الهندي، حيث خرجت اراضي منطقتي البنجاب والدواب وفر الفلاحون من اراضيهم خوفاً من بطش القوات المغولية.

٦- كما أدت الهجمات المغولية إلى تأخر عملية التصنيع بعدما قبض المغول على أمهر صناع الهند الشمالية وساقوهم إلى تركستان لخدمتهم.

٧- تأثرت التجارة الخارجية بعدما سد المغول منافذ تلك التجارة الرئيسية في مناطق قندهار والملتان والبنغال وسيطرتهم على ممر خيبر من خلال تواجدهم في مدينة كابل.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر الاولية

- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.
- تاريخ فرشته، محمد قاسم هند شاه فرشته ، قدم : P.K. mursh ، بومباي، ١٨٣١.
- تاريخ فيروزشاهي، ضياء الدين برني، تصحيح : مولوي سيد أحمد خان، كلكتا، ١٨٦٢.
- تقويم البلدان، عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر أبو الفداء، اعتنى بتصحيحه وطبعه :رينود ، وماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية ، باريس، ١٨٤٠.
- الجامع لمفردات الادوية والاغذية، مكتبة المثنى ، ضياء الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد الاندلسي بن البيطار، بغداد، د. ت.
- رحلة إبن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي بن بطوطة ، تحقيق: عبدالهادي التازي ، مطبعة اكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٧٧.
- صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، أبو العباس أحمد بن علي بن عبدالله بن القلقشندي، مطابع كوستاتوماس وشركاه، القاهرة، د. ت.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١.
- مسالك الممالك، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، تحقيق : محمد جابر عبد العال الحسيني، ومحمد شفيق غربال ، دار القلم،القاهرة، ١٩٦١.
- المسالك والممالك ، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله بن خرداذبه، تحقيق: دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٢.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة

- الاثر الحضاري لسلاطين المماليك والافغان في الهند، كريمة السيد أحمد إبراهيم، القاهرة، ط١،٢٠١٦.
- الإسلام في حضارته ونظمه الادارية والسياسية والادبية والعلمية والاجتماعية والإقتصادية والفنية أنور الرفاعي ، دار الفكر ، دمشق، ط٣، ١٩٨٦.
- بلاد الهند في العصر الإسلامي منذ فجر الإسلام حتى الغزو التيموري، عصام الدين عبدالرؤوف الفقي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠.

- بلدان الخلافة الشرقية ، كي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٤.
- تاريخ الإسلام في الهند، عبدالمنعم النمر، دار العهد الجديد، القاهرة، ط١، ١٩٥٩.
- تاريخ الإعلام بمن في تاريخ الهند من الإعلام المسمى نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، دار إبن حزم، بيروت، ١٩٩٩.
- تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وباكستانية وحضارتهم، أحمد محمود الساداتي، طبع ونشر مكتبة الآداب الجماميز، القاهرة، ١٩٥٧.
- تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (٤١-٩٠٤هـ/ ٦٦١-١٤٩٨م) ، شوقي عبدالقوي عثمان، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٩٠.
- السلطان محمود الغزنوي سيرته ودوره السياسي والعسكري في خراسان وشبه القارة الهندية ٣٦١-٤٢١هـ، عبدالستار مطلك درويش ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩.
- الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، حسن الباشا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
- المسلمون في الهند من الفتح العربي إلى الاستعمار البريطاني، أحمد بخش الهروي، ترجمة: أحمد عبدالقادر الشاذلي، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة، ١٩٩٥.
- المعالم والآثار التاريخية الثقافية الإسلامية في الهند، أحمد رجب، مطبعة ايسيسكو، الرباط، ٢٠١٧.
- المكاييل والأوزان الإسلامية ومايعادلها في النظام المتري، فالتزهنتس، ترجمة عن الالمانية: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان، ١٩٧٠.
- نصوص الثقافة العربية الوسيطة في الهند والصين، شمس الدين الكيلاني، مطبعة اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٩.
- الهند في العهد الإسلامي، علي الحسني الندوي، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الهند، ١٩٧٢.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

- الدور السياسي والحضاري لغياث الدين بلبن في الهند (٦٨٥- ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦-١٢٨٦م)، عاطف عبدالحكيم تهامي حسين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة دمنهور، ٢٠١٩.
- النظم الإدارية والحربية لسلطنة دهلي في الهند (٦٠٢-٨١٦هـ/ ١٢٠٦-١٤١٤م)، محمود مرعي علي خلاف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠١٨.

رابعاً: الدوريات

- "البضائع الهندية واسمائها المعربة"، مجلة ثقافة الهندية، السيد محمد يوسف، مج٦، ع٣، دلهي، ١٩٥٥.
- "الحياة الإقتصادية في الهند في عصر بني تغلق (٧٢١-٨١٦هـ/ ١٣٢١-١٤١٤م)"، محمد نصر عبدالرحمن، مجلة Anisi ، ع٤٢، برلين، ٢٠٠٨.
- "السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٦هـ/ ١٢٩٦-١٣١٦م)"، خيرية بنت محمد آل سنة، مجلة العلوم العربية والانسانية، مج٩، ع٢، جامعة القصيم، السعودية، ٢٠١٦.
- "الممارسات المغولية على الهند وأثرها على أوضاع البلاد الداخلية (٦١٨-٧٠٦هـ/ ١٢٢١-١٣٠٩م)"، أحمد إبراهيم علي، مجلة المؤرخ العربي، ع١٤، القاهرة، ٢٠٠٦.
- "النشاط السياسي والحضاري للمسلمين في الهند في عهد السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥-١٣١٦م)"، جمال فوزي محمد، مجلة المؤرخ العربي، مج١، ع١٠ ،القاهرة، ٢٠٠٢.
- " النظم السياسية والاجتماعية بالهند في عهد بني تغلق (٦٢١-٨١٦هـ/ ١٣٢١-١٤١٤م) "، محمود عرفة محمود، حوليات كلية الاداب، الحولية الثامنة عشرة، جامعة تكريت، ١٩٩٨.
- "الهند كما راها العرب"، س. ع، الانصاري، مجلة ثقافة الهند، مج١، ع٢، دلهي، ١٩٧١.

خامساً: المصادر الاجنبية

- A history of the Khaljis. A. D. 1290- 1320 munshiram mandaria pvtltd, Kishor SoranLai, new Delhi, 1980.
- Astory History the sultante of Delhi, Third Edition , Syed molnul H A Q ,Koroch, 1956.
- India during muslim, Rule, Hakim siyed Abdlhal,Luck now, 1977.